

جلسة السياسات العامة

"أبعاد وآفاق المفاوضات المباشرة"

الحضور (مع حفظ الألقاب): نبيل قسيس، صالح رأفت، مها أبو دية، زهيرة كمال، عبد الرحيم ملوح، ريما نزال، قيس عبد الكريم، زياد أبو عمرو، عزام الأحمد، كميل منصور، فدوى الشاعر، غسان الخطيب، هاني المصري، منيب المصري، ماهر حمدان، أحمد مجدلاوي، عزمي الشعبي، حنان عشاوي، ليلي فيضي.

طاقم "مفتاح": بيسان أبو رقطي، رهام خروب، آلاء كراجة، جوهرة بكر.

مقدمة:

ما زال المشهد السياسي الفلسطيني يشهد تعقيداً واضحاً بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية، وتعثر سير العملية السلمية، وفي ضوء انطلاق المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية المباشرة، ما بين مؤيد ومعارض، وذهاب القيادة الفلسطينية إلى مفاوضات مباشرة، تكون فيها الطرف الأضعف وتبدو في غاية الوهن والإرهاق هذه المرة، أكثر بكثير من السابق، وتشدد حكومة نتياهو (مع متطرفي الليكود وحزبي إسرائيل بيتنا وشاس وضغوط المستوطنين) في التعاطي مع مواضيع التسوية الفلسطينية، ورفضها تمديد تجميد البناء في المستوطنات في الضفة الغربية وخاصة في القدس، تبدو المؤشرات الإيجابية لنجاح هذه المفاوضات قليلة والخيارات والبدائل المتاحة عنها محدودة، خاصة في ظل التجاذبات المحلية والتحركات الدبلوماسية الدولية والعربية التي تؤثر على الحياة السياسية بجميع جوانبها في فلسطين.

فما هي التوقعات والنتائج المستقبلية، وما هي الخيارات السياسية المستقبلية محلياً ودولياً، بعد ذهاب القيادة الفلسطينية وبناءً على الدعوة الأمريكية إلى المفاوضات المباشرة، دون الاتفاق المسبق على الأسس والمرجعيات، ووسط إقصاء للاتحاد الأوروبي بالرغم من البيان الرباعي، ودون أخذ التزام إسرائيلي بوقف الاستيطان الذي استمر في كل مكان خاصة في القدس وفي الأغوار، الأمر الذي يتطلب مراجعة سياسية وإستراتيجية جديدة، حتى لا يدفع الثمن من الثوابت الوطنية لأن الموقف الفلسطيني السياسي يتآكل فقد اعترفنا بإسرائيل دون أن تعترف هي بحقوقنا، لذا لا بد من تقييم للوضع الفلسطيني واللجوء إلى البدائل وهي الصمود على الأرض ومقاومة الاحتلال، والعمل على مساءلة إسرائيل وملاحقاتها قانونياً وقضائياً على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني ضمن المرجعيات والقرارات الدولية، وتركيز الجهود لكسب الرأي العام الدولي للاعتراف بالحق الفلسطيني بدولة حرة مستقلة، والعمل على تراكم الدعم والتضامن الدوليين للوصول إلى مجلس الأمن.

هذا المشهد يتطلب تبني سياسات عامة داخلياً وخارجياً، والتفكير بالخطوات والاستراتيجيات المستقبلية، على ضوء التحديات التي نواجهها وليس مجرد ردود أفعال للخروج من حالة الانتظار، ومواجهة سياسة اليمين الإسرائيلي المتطرف، الذي يصعد عدوانه ويرفض وقف سياسة الاستيطان، ومصادرة الأراضي خاصة في مدينة القدس والتي تعاني من خطة متكاملة للتطهير العرقي، وطرد السكان المقدسيين وتهجيرهم وسحب هويتهم، بالإضافة إلى العودة إلى سياسة الاغتيالات والاجتياحات.

والتساؤلات التي تطرح نفسها أمام ما تقدم هي: ماذا نريد من هذه المفاوضات وكيف يجب أن تُدار، وكيف سنتعامل مع النتائج، وما هي البدائل؟.

الخيارات السياسية في ضوء الواقع الفلسطيني:

- متى كنا نحن الحلقة الأضعف في معادلة المفاوضات، فإن الخوف الآن متمثل في سياسة فرض الحل من قبل الجانب الأمريكي رغم تصريحات أوباما بأن الولايات المتحدة غير معنية في فرض الحل، وعلى كل حال فنحن نريد حلاً تتوافق مع القانون الدولي لجسر الخلافات بين الطرفين، والرئيس عباس قال: "نريد من الأمريكيان تقديم حلول وسط"، وإسرائيل هي الطرف الأقوى لمقاومة الحل المفروضة، لذا يجب التخطيط لإستراتيجية دعم لمقاومة أية حلول مفروضة ومجحفة بحقوقنا، أو على أقل تقدير تحويلها لحلول يمكن قبولها.

- يجب العمل على جهود تصويب صيغة المفاوضات التي اتسمت بالاختلال وعدم التوازن من خلال مبدأ (تبادل الالتزامات)، مثل وقف الاستيطان فهذا الجهد تراجعنا عنه فجأة بالموافقة، لأن صيغة المفاوضات الحالية ما هي إلا استنساخ للماضي، وهي غير متوازنة.

- التحضير لكيفية التعامل مع الضغط الأمريكي، وهل هناك احتمال معاقبة السلطة وإضعافها لدرجة الانهيار، وإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها دولياً؟، لذا وفي ضوء هذه التساؤلات كان يتوجب علينا دخول المفاوضات بدعم عربي وإشراك العرب في العملية خاصة من خلال قرار لجنة المتابعة العربية، (لكن العرب لا يريدون تنفيذه لأن الولايات المتحدة لا تقبله).

- ورغم الضبابية التي تكتنف العملية التفاوضية الجارية، وانعدام المؤشرات الإيجابية بالتوصل لحلول مقنعة للطرفين، إلا أننا يجب أن لا نستيق مجريات الأمور بالتشاؤم، وعلى كل حال فإن هناك تعريفات مختلفة للنجاح والفشل، لكن قبل ذلك لابد من إحداث تغيير في السياسات وجوهر التغيير يكمن في العودة إلى القانون الدولي والشرعية الدولية.

السيناريوهات المستقبلية:

محلياً: هناك تآكل في المرجعية وتراجع في طبيعة ومكونات الحل وحتى بهذه التنازلات إسرائيل تريد البدء من نقطة الصفر مع الاحتفاظ بمكاسبها، لذا فليس لدينا ما نخسره إذا ما ذهبنا للمفاوضات فالذهاب أفضل من عدمه، وأسوأ السيناريوهات المترتبة هو فشل المفاوضات وتحميل إسرائيل مسؤولية الفشل، حتى لا نعطي المجال لنتيجه بتنفيذ تكتيكه بتحميلنا مسؤولية عرقلة العملية السلمية، فيما يعمل هو على تحسين صورة إسرائيل أمام المجتمع الدولي بعد أن كانت تواجه العزلة والانحدار، بإظهار سعيه نحو إرساء السلام في المنطقة وعدم إعاقة المفاوضات بما يمكن حكومته من الاستمرار في فرض واقعها على الأرض.

لذا ينظر المحللون أن علينا في المقابل حشد موقف دولي لدعمنا. كما أن لنا الأوان أن نتعامل بمسؤولية ووطنية عالية في إطار البيت الواحد ويجب أن لا تكون طريقة المعارضة انقسامية.

شعبياً: يجب التأكيد على أهدافنا في استمرار المقاومة الشعبية بدون رفض الذهاب للمفاوضات، فالحركة الوطنية انتزعت اعتراف إسرائيل بوجودنا، ومن الخطيئة أن نهمل ما حولنا، فصمود الفصائل والمثقفين والمقاومة الشعبية متطلب أساسي لكنها في النهاية ليست بدائل، وإستراتيجيتنا هي اعتماد برنامج عام 88 وحل الدولتين الخ.

إقليمياً: بروز الدور الإيراني وتأثيره على الوضع الفلسطيني، وتدخله بشكل ملفت، بينما لا صوت ضد المفاوضات في دمشق، مع دفع بعض الدول العربية باتجاه الذهاب لمفاوضات مباشرة، وقرار لجنة المتابعة العربية بإيجاد إستراتيجية سياسية جديدة بما فيها التوجه إلى مجلس الأمن للاعتراف بالدولة، لكن في المقابل هناك ضعف عربي ودولي لأن تؤخذ هذه الخيارات على محمل الجد.

دولياً: أي قرار دولي سيسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة، وهي غير جادة بتحركاتها فلا توجد رغبة ولكن توجد مصالح، خاصة بعد تراجع أوباما عن خطاب القاهرة فالمصلحة الأمريكية في المنطقة باتت واضحة ومنحصرة ما بين النفط العربي وبقاء إسرائيل، وهناك مؤشرات أن الولايات المتحدة انتقلت إلى فكرة إدارة الصراع وليس حل الصراع. بالإضافة إلى أن هناك نفاق عربي ومتاجرة ذاتية في المصلحة الوطنية.

التوصيات:

- ليس بالضرورة أن تتم المفاوضات وفقاً للشروط الإسرائيلية الأمريكية، والذهاب إليها لا يعني قبول مواقف الطرف الآخر، فمن الممكن القبول بحل موضوعي يمكن التعايش معه بالرغم من كونه ليس عادلاً، إلا أنه أفضل من العزلة الدولية، فبغض النظر عن كون خيار المفاوضات جيد أم لا فالامتناع عنها غير واقعي خاصة في ظل الإجماع والضغط الدوليين، وذهابنا جزء من المعركة السياسية التي نخوضها على الساحة الرسمية الدولية، وللتخلص من العزلة والضغط الدوليين.
- لا بد من تشكيل طواقم جديدة من المفاوضين، فالوفد المفاوض هو نفسه على مدار سنين المفاوضات السابقة، رغم فشلها ورغم تغير الظروف وتغير المفاوضين في الطرف المقابل. بالإضافة إلى تشكيل الإطار السياسي المشرف عليها.
- ينبغي استقدام العرب أي الجامعة العربية لصيغة أفضل والذهاب معنا للبحث في حل شامل، فيجب أن لا نذهب لوحدها في ظل الموازين القائمة.
- هذه المفاوضات سيفشلها التعنت الإسرائيلي إذ لا إمكانية للنجاح مع هذه الحكومة الإسرائيلية، فنتيجه يمضي قدماً في حملة استيطانية تنهي أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة أو حل سلمي مقبول لكلا الطرفين، وهو في الوقت ذاته لا يريد إغضاب الأمريكان ولا يريد خسارة تحالفه السياسي، لذا يجب أن ننقل الضغوط المبذولة علينا باتجاه الجانب الآخر لوقف الاستيطان وتهويد القدس، حتى لا يظهر نتتيهه وكأنه بطل سلام أمام المجتمع الدولي.

- عدم القبول بأي اتفاق مرحلي أو حلول انتقالية ومؤقتة مفروضة أو إطار شكلي أمام مازق فشل الاتفاق النهائي ضمن التوازنات الحالية، حيث أنه من المتوقع الوصول إلى اتفاق في إطار انجازات جزئية لإرضاء الفلسطينيين، ومع ذلك يجب الاستعداد لكيفية التعامل معها، فإمكانية الوصول إلى حل جذري شبة معدومة لذا يجب التعامل مع المفاوضات لتحقيق غايات تكتيكية، كاستخدامها كأداة للحد من الاستيطان.
- إعادة المصادقية لمنظمة التحرير الفلسطينية داخلياً وإقليمياً ودولياً، بعد تأكلها، ومراجعة كل البدائل والإستراتيجية المعتمدة.
- التمسك بمطلب وقف الاستيطان، فالمؤشر الوحيد لوجود حل مقبول هو الوقف النهائي وغير المشروط للبناء الاستيطاني بكافة أشكاله وخاصة في القدس، فعدم التوصل لاتفاق أفضل من الوصول إلى اتفاق منقوص.
- حشد موقف دولي لدعمنا في المفاوضات، والدفع باتجاه البحث في اتفاقية سلام نهائي مع جدول للتنفيذ.
- تعزيز صمود المواطنين بثتى الوسائل، حيث لا يوجد حالياً دعم أو اهتمام شعبي بموضوع المفاوضات.
- إذا أردنا مصلحة وطنية فلسطينية يجب أن نقرر ماذا نريد و أن لا ننصاع للموقف الإسرائيلي، و يجب أن لا يتحول خلافنا الداخلي إلى صراع وتفتيت الوضع الداخلي الذي يعاني من ضعف أصلاً. فإدارة المعارضة للسجال حول موضوع المفاوضات بأقصى درجات المسؤولية تزيد الوحدة. لذا يتوجب إدارة خلافنا السياسي في ظل الحفاظ على النظام السياسي، مع عدم السماح بأن تكون الوحدة الوطنية عذر مبرر لدى الآخرين للتنصل من الالتزامات.
- يجب أن لا نخضع للابتزاز المالي والإعداد لما هو قادم بإيجاد آلية لاتخاذ القرارات، وعلينا مواجهة الحصار السياسي والمالي، والعمل على توفير التضامن الدولي.

انتهى
